الأمم المتحدة A/51/PV.103

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ١٠٣
الجمعة، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧
الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي إسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

البند ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(ب) خطة للتنمية

تقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة للتنمية (A/51/45)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية تقرير أعده فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة للتنمية، الوثيقة A/51/45، ومشروع قرار وارد في الوقت الراهن في الفقرة ٧ من الجزء الأول من الوثيقة A/AC.250/1.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياحي الكبير لاختتام العمل الذي سيفضي إلى اعتماد الجمعية العامة خطة للتنمية. ونحن ممتنون جدا لكم، السفير غزالي، ولنائبي الرئيس، السفيرين منغويلا وباولز، فضلا عن سلفيهما، على قيادتهم لنا نحو نتيجة ناجحة وجاءت في الوقت المناسب. ونحن على اقتناع بأننا أسهمنا جميعا في خطة للتنمية. ويسرنا أن نعترف بأهمية الدور الذي اضطلعت به جميع الوفود والأمانة العامة في المراحل النهائية للمفاوضات.

إن البرازيل تؤكد منذ سنوات عديدة أهمية إعادة التأكيد في وثيقة واحدة على دور الأمم المتحدة في التنمية. فالتنمية كانت وينبغي أن تظل إحدى الأولويات الرئيسية لهذه المنظمة التي تضطلع أيضا بولاية عامة تتعلق بمسألتي السلام والأمن. وتشارك البرازيل مشاركة عميقة في خطة للتنمية منذ بدايتها. ولقد أيدنا تأييدا كاملا مبادرة مجموعة الـ ٧٧ الرامية إلى إنشاء فريق عامل تابع للجمعية العامة مفتوح باب العضوية ومخصص لهذه المسألة. وبعد ثلاث سنوات من المداولات، اختتمنا عملنا في نهاية المطاف.

إن "خطة للتنمية" لا تحتاج إلى شرح، ولكن من المفيد دائما إبراز ما تمثله بصورة موجزة. فهي تعمل على تكامل الاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء والتي نجمت عن مؤتمرات رئيسية عقدتها الأمم المتحدة بشأن التنمية، وتوفر للمرة الأولى تعريفا للتنمية. وهي تؤكد مجددا دور الأمم المتحدة في التنمية، وتوفر إطارا للإصلاحات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وهي، بعبارة أخرى، تضع إصلاحات الأمم المتحدة في سياق

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-85703

9785703

تنفيذ الالتزامات الدولية بشأن التنمية. وأخيرا، تدل على أنه مهما بلغت الاختلافات بين البلدان، لا يزال هناك التزام ثابت من قِبَل المجتمع الدولي بتحقيق التنمية وبإعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

السيد مابيلنغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أدلي بكلمة قصيرة بمناسبة هذا الحدث الهام الذي يسجل اختتام عمل فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة للتنمية. قبل أيام قليلة فقط سادت بشكل عام شكوك فيما إذا كانت المفاوضات التي يجريها الفريق ستسفر عن نتيجة ناجحة نظرا للتعقيدات التي تتصف بها. غير أننا كنا على ثقة بأن النجاح كان في متناول اليد بسبب مشاركتكم الشخصية، سيدي الرئيس، ونحن ممتنون لكم ولنائبي الرئيس اللذين أدى توجيههما للمفاوضات إلى اظهار الفرق بين النجاح والفشل. واسمحوا لي إذن بأن أشيد بالسفير بيرسي منغويلا، ممثل ليسوتو، والسفير باولز، ممثل نيوزيلندا، على العمل الجيد الذي قاما به. واسمحوا لي أيضا بأن أشير إلى الجهود الحميدة التي بذلها سلفاهما، السفير فاليري مونغبي، ممثل بنن، والسفير بيتر أوسفلد، ممثل السويد. وخلال رئاسة الفلبين لمجموعة الـ ٧٧ حققت المفاوضات الفعلية بشأن خطة للتنمية انطلاقتها الحقيقية.

إن وفد بلدي يهنئ رئيس مجموعة الـ ٧٧ على اضطلاعه بما يثير الاعجاب بالمهمة المتمثلة في كونه المفاوض الرئيسي. ونشيد كذلك بجميع الذين شاركوا في المفاوضات على ما تحلوا به من إبداع وطول أناة في معالجة بعض المسائل المعقدة، الأمر الذي أسفر عن إيجاد حلول مقبولة للجميع، ونحن نقدر حق التقدير الدعم الذي قدمته الأمانة العامة.

إن لدينا الآن "خطة للتنمية". وهذه الوثيقة شهادة على حقيقة أن الأمم المتحدة هي قوة نابضة توجهنا نحو ما نستطيع أن نتوصل إليه معا بتوفير حياة أفضل لجميع الشعوب. ولا شك أن هذه الوثيقة ستعزز منظومة الأمم المتحدة بأسرها وستعطي زخما إضافيا لتنفيذ نتائج سلسلة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات. والمهمة الموكولة إلى المجتمع الدولي تتمثل من الآن فصاعدا في العمل فيما يتجاوز البيانات الجليلة الواردة في خطة للتنمية. ويجب علينا جميعا أن نرقى إلى مستوى التحدي فنجعل خطة للتنمية وثيقة حية، ونترجم الالتزامات المنصوص عليها في الفقرات التي صيغت بعناية وبطول أناة واتفقنا عليها جميعا إلى أعمال ملموسة. ووفد بلدي يؤيد تأييدا كاملا خطة للتنمية.

السيد هدايت (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أبدأ، بالنيابة عن الوفد الإندونيسي، بتهنئتكم بإخلاص انتم ونائبي الرئيس المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بخطة للتنمية على اختتام هذه المفاوضات التي استمرت خمس سنوات من التسابق المضني بشأن خطة للتنمية. ونحيي تفانيكم وإصراركم وجلدكم في التغلب على العقبات والنكسات الهائلة الكثيرة على طريق تحقيق الاتفاق بشأن جميع الفقرات الـ ٢٨٧ لمشروع الخطة. لقد ساورتنا الشكوك حقا في العديد من المناسبات في إمكانية التوصل إلى هذا الإنجاز التاريخي.

لقد ظلت اندونيسيا تولي دوما أهمية كبرى لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية والقضاء على الفقر. وعلى هذا المنوال، ولا سيما مع بزوغ العولمة والتحرر في الاقتصاد العالمي، نسلم بأن خطة للتنمية خطة مبدئية لا غنى عنها لتحقيق هذا الهدف. علاوة على ذلك، ومن أجل إبراز الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة وإنجازاتها، وبالنظر إلى عدم جواز تجزئة السلم والأمن والتنمية، بالإضافة إلى اتساع نطاق مفهوم التنمية، أصبح من الأمور الأساسية أيضا أن الحاجة إلى خطة للتنمية اكتسبت عجالة جديدة.

ولهذا يجب أن يؤدي النجاح في اختتام مفاوضاتنا في ١٤ حزيران/يونيه إلى تحقيق تماسك جديد في النظام الإنمائي للأمم المتحدة وإلى تزويدنا بنهج فعال متكامل لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

وعلاوة على ذلك، نأمل بإخلاص، ونحن على عتبة الألفية الجديدة، أن يساعد تنفيذ الخطة ليس فقط في توكيد أهمية التنمية في منظومة الأمم المتحدة فحسب ولكن أيضا في ضمان أن التنمية لن يسمح بتهميشها أو تجاهلها بعد الآن.

ولئن كنا نحتفل بحقيقة التوصل إلى هذا المعلم الهام حقا في تاريخ جهود الأمم المتحدة في ميدان التنمية، فإن

المرحلة التالية - مرحلة تنفيذ أحكام الخطة - هي التي ستتطلب منا مهام هرقلية جديدة. والواقع أن جهودنا الطويلة والشاقة، التي استمرت أكثر من نصف عقد، قد تذهب هباء دون التنفيذ الفعال، مثلما يمكن أن تصبح الوثائق التي جرى التفاوض بشأنها بعناية وجهد متقن، حبرا على ورق.

لهذا، دعونا نعمل بإخلاص من أجل ضمان أن روح المشاركة الإيجابية والبناءة التي مكنتنا من اختتام المفاوضات بشأن الخطة بنجاح سوف تساعدنا مرة أخرى خلال أعمال المتابعة الهامة لمرحلة التنفيذ.

وفي الفقرة ٢٨٣ الخاصة بتنفيذ الخطة، ذكر أن تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية من خلال المشاركة يجب أن يكون بمثابة آلية هامة للمتابعة الحكومية الدولية، وتقييم وتنفيذ الخطة. وفي هذا السياق، نؤمن بإخلاص بأنه ليس هناك بديل عن بدء حوار بناء يستند أساسا إلى حتمية المصلحة والمنفعة المتبادلة، والتكافل الحقيقي، وتشاطر المسؤولية، والمشاركة. ومن خلال هذا الحوار وحده نستطيع أن نتابع بنجاح وبسرعة تنفيذ الخطة. صحيح أن تجديد الحوار سيكون حقا بمثابة أداة حيوية لتنفيذ خطة للتنمية، ولكن يصح القول أيضا إن الخطة ذاتها ستساعد بقدر كبير في تقديم إطار لإجراء الحوار بنشاط في منظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، نتطلع الآن إلى حوار على مستوى رفيع، يعقد، كما هو مذكور في القرار ١٧٤/٥١، لفترة يومين خلال دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين. وخلال ذلك الاجتماع سيجري التركيز على نتائج تنفيذ خطة للتنمية. ونأمل أن يجري التحضير لهذه المناقشة على نحو عاجل وفي أسرع وقت ممكن، ونحث بإخلاص جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في هذا الحوار الحيوي الرفيع المستوى الأول من نوعه بشأن خطة للتنمية.

السيد بال (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، ينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديرنا لكم، ولنائبي الرئيس المشاركين للفريق العامل المعني بخطة للتنمية ولسلفيهما، فقد كان تفانيكم وجهدكم الشاق من العناصر الحيوية في اختتام هذه الخطة. وأود أيضا أن أسجل رسميا تقديرنا للإسهامات المقدمة من جانب الوفود كافة خلال عملية المفاوضات الطويلة والشاقة في بعض الأحيان.

لقد أنتجت العولمة، مع التحسينات في الاتصالات وتدفق المعلومات، وسرعة انتقال رأس المال والتبادل التجاري والتكنولوجيا، طرقا جديدة للنمو الاقتصادي المستدام. وفي نفس الوقت، اقترنت على نحو واضح بالفقر المدقع والبطالة وما ترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية. ولم تكن للنمو الاقتصادي في حد ذاته فائدة تذكر بالنسبة لقطاعات عريضة تعيش في فقر ودون مأوى وفي حالة من الجوع والحرمان. ويتمثل التحدي في تغيير مفهوم النمو والتنمية ذاته. وعلينا أن نعمل من أجل رفع مستوى الحياة لشعبنا بكل ما في الكلمة من معنى، والقضاء على الفقر وعلى البؤس والذل اللذين يصاحبانه.

لقد كانت الهند سعيدة بأن ترى المجتمع الدولي يركز طاقاته على هذه المسائل الحيوية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. ويتوخى برنامج الحد الأدنى المشترك لحكومة الهند صياغة استراتيجيات إنمائية على أساس أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل جميع السياسات، يجب أن تنص على إعطاء الأولوية للناس، ولا سيما للأفقر بينهم. ويجب أن يتمتع جميع الناس بنصيبهم من أرباح الازدهار الاقتصادي، ولا يمكن لأفراد القطاعات الضعيفة أن يكونوا مجرد مشاهدين يتفرجون على التمتع بثمار التقدم من قبل من يحتلون بالفعل موقعا متميزا.

ومن الواضح أن قوى السوق والنمو وحدها قد لا تكون كافية وقد يكون النهج التدخلي لضمان العدالة الاجتماعية أمرا هاما. وأي نموذج للتنمية يقوم على أساس المنافع غير المتوازنة لن يؤيده الذين لا ينتفعون من استراتيجية النمو. وقد أدى هذا دوما، على الصعيد التاريخي، إلى الضغط على نسيج المجتمع.

ويجب أن تستند مصداقية أية استراتيجية للنمو إلى أساس المشاركة الكاملة من جانب جميع أعضاء المجتمع في صياغتها وتنفيذها وفي المزايا التي تحققها. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، يجب ألا تقتصر أعمالنا على ردود الفعل، بل يجب أن نطور المفاهيم والاستراتيجيات والمبادرات اللازمة التي ستمكنا من ممارسة نفوذ مباشر وقوي في تشكيل عالم المستقبل.

ويجب أن تكون التنمية التي ذكرتها، واحتياجات البلدان النامية وأولوياتها وقدراتها وإمكانياتها، في صميم أي رؤية عالمية للعقود المقبلة. ومن الأهمية بمكان وجود رؤية واضحة والتزام بتنفيذها من خلال الحوار المكثف والتفاعل بروح من المشاركة المتبادلة والتعاون المشترك. وبدون هذا، فإن عمليات العولمة وإزالة الحواجز، ومعها حالة الرخاء والاستقرار والأمن التي من المتوقع أن تجلبها تلك العمليات لن تتحقق ولن يمكن استدامتها.

إن تحقيق النمو مع الإنصاف، والتنمية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، وفي المطاف الأخير خلق عالم فيه قدر أقل من الظلم وقدر أكبر من السعادة يكتسي أعظم الأهمية. ونحن واثقون من أن اعتماد خطة للتنمية وتنفيذها بالكامل سيؤديان إلى خلق مثل هذا العالم.

السيد أنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لئن كنا قد اختتمنا الآن عملنا بشأن خطة للتنمية فإن الفضل يرجع إليكم، السيد الرئيس، وإلى نائبي الرئيس المشاركين، السفير مانغويلا، ممثل ليسوتو، والسفير باولز ممثل نيوزيلندا، وكذلك إلى روح التعاون والتوفيق التي وجدت بصفة عامة فيما بين المشاركين في الفريق العامل. فما كان مستحيلا تعريفه تم تعريفه الآن، وتوجد لدينا الآن وثيقة تنص على إطار للتعاون الاقتصادي الدولي فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حتى نهاية هذا القرن، وما بعده على ما نتعشم.

وعندما شرعنا في وضع تفاصيل الخطة قبل ما يقرب من أربع سنوات، لم نكن نعرف سوى القليل عما يمكن أن تؤدي إليه جهودنا. وقد يذكر البعض أن التقرير الأول للأمين العام في ذلك الوقت ولد شعورا بأن تلك الممارسة بحاجة إلى أن تكون أقل تركيزا على التحليل وأكثر توجها نحو العمل، وفي الحقيقة، كان هناك أيضا الرأي القائل بأن خطة للتنمية، مقارنة بخطة للسلام التي ولدت في ظل الرعاية الأبوية السامية لمجلس الأمن، ستولد يتيمة فقيرة محرومة من أي فرصة حقيقية للبقاء. ولن يغيب عن البال أن الجمعية تدخلت في ذلك الوقت، طالبة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنى شخصيا، بوصفي رئيسا لدورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين تقديم وجهات نظر إضافية لتضمينها في تقرير لاحق يقدمه الأمين العام.

إن جلسات الاستماع عن التنمية التي انعقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٤ وفرت مجموعة غنية من المقترحات بشأن ماهية التنمية وكيف ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة في عالم متغير. وكان هناك مفهوم جدير بالملاحظة ساد بين معظم المشاركين الذين أتوا من جميع أنحاء الأرض ومفاده أن الترتيبات الراهنة كانت أبعد من أن تكون كافية. وكذلك الإحباط الذي أصاب البعض الذين دعوا إلى إعادة تشكيل كاملة لمنظومة الأمم المتحدة.

إن الاكتفاء بإجراء إصلاحات بسيطة في المنظمة لم يعتبر خيارا. وكانت هناك بالتالي دعوات عاجلة إلى إيجاد هيئة جديدة، لعلها تكون مجلسا للاقتصاد والأمن أو مجلسا إنمائيا رفيع المستوى يضاهي مجلس الأمن قوة وهيبة. وكانت هناك مناشدات توازيها أهمية بقيام شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ارتكازا على الدعامتين التوأمين وهما الاعتماد المتبادل والمنفعة المتبادلة.

غير أن من المؤسف القول إننا جميعا يجب أن نعترف بأن الحماس الذي تولد حينئذ قد تضاءل مع مرور الزمن. ولجأنا إلى نوع المواجهة التي تجري في قاعات اللجان، وإلى المساومة الحماسية الغريبة كل الغرابة عن التفاوض بشأن اتفاقات دولية في هذه المنظمة.

ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن الممثلين في الفريق لم يدخروا وقتا ولا جهدا لاستكشاف الحدود القصوى للاتفاق. فلهم ولنائبي الرئيس اللذين قادا مناقشاتنا طوال هذه الأشهر الطويلة العديدة نتوجّه بالتقدير على وضع الوثيقة التي لدينا اليوم. ولقد اضطلعت الأمانة العامة، مثلما هو الحال دائما، بدور قيِّم في تيسير أعمالنا، وإنني أتقدم إلى موظفيها النشيطين بشكرنا الخالص. وبصفتي ممثلا لبلد صغير نام بذل قصارى جهده للمشاركة في العمل، سأكون مقصرا في تأدية واجبي إن لم أعرب عن عميق امتناننا لجميع رؤساء مجموعة الـ ٧٧ - لا سيما الرئيس الحالي سفير تنزانيا - وللمسؤولين الذين أوصلونا إلى نهاية عملنا.

ولا شك أنه ستكون هناك آراء متفاوتة بشأن قيمة هذه الوثيقة. وسوف يرى العديدون الكوب "نصف ملآن"، ويراه آخرون "نصف فارغ"، مع الاستمرار في الاعتقاد بأنه كان يمكن تحقيق المزيد. ولكنني شخصيا شعرت

شعورا صادقا بأن الوقت قد حان لنسأل أنفسنا جادين، حسبما يقول المثل الفرنسي، إذا كانت اللعبة تستحق الشمعة. والجواب الصادق عن ذلك السؤال يكون في قبول حقيقة أنه كان هناك أمل ضئيل في الأفق في إجراء أي تحسن كبير في المستقبل القريب. وعلى أي حال، فإن أحداثا - من قبيل طرح مقترحات الأمين العام للإصلاح للمناقشة يوم ١٧ تموز/يوليه - لربما استحوذت على بعض تفكيرنا، وبالتالي فإن وضع اللمسات الأخيرة على النص لاعتماده الآن هو عمل جيد.

وفي الختام، اسمحوا لي مع ذلك أن أقول إن مهمتنا لم تنته بعد. ويجب أن نعمل الآن كجمعية عامة لترجمة الكلمات التي صيغت بعناية إلى أفعال ولترجمة المقترحات العديدة التي طرحت من أجل التنمية إلى واقع. وبوصفنا ممثلين في هذه المنظمة، نبدو في كثير من الأحيان، راضين عن صياغة نص اتفاق دون إيلاء تنفيذه لاحقا عناية كبيرة. والواقع أن الوسيلة تصبح هي الغاية. وإذا فعلنا هذا في هذه الحالة، نكون قد أسأنا إساءة كبيرة ليس للفقراء والمحرومين في العالم فحسب، وإنما لأنفسنا باعتبارنا ممثليهم في هذه المنظمة. لذلك، وفيما نهنئ أنفسنا اليوم على ما أنجزناه، آمل أملا كبيرا في ألا نستكين حتى نتصدى بالتفصيل وبالواقع لتحديات التنمية العاجلة للغاية التي تواجه بلداننا الفقيرة في الأسواق التنافسية للغاية في قريتنا العالمية.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بعد عامين ونصف من المفاوضات الصعبة، أنهى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية المهمة الموكولة إليه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لكم، سيدي، ولنائبي رئيس الفريق العامل على القدر الكبير من العمل الذي اتخذتموه خلال عملية التفاوض.

وعلى غرار دول أعضاء أخرى، أسهمت الصين إسهامها في اعتماد الخطة اليوم وهو حدث كبير لمنظومة الأمم المتحدة. وكلنا نتذكر أن الجمعية العامة قررت أن تضع خطة للتنمية لأنها رغبت في عكس مسار الاتجاه العليل داخل المنظمة المتمثل في التركيز تركيزا أكبر على السلام أكثر من التنمية. ولقد رغبت أيضا في أن تجمع التنمية والسلام معا في لُب خطة الأمم المتحدة بغية القيام بصورة فعالة بتعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية، والإسهام في النهوض بالتعاون الإنمائي الدولي، وتعزيز التنمية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

إن اعتماد خطة للتنمية لا ينطوي بأي طريقة على أن هذه الأهداف قد تم تحقيقها؛ فهو ليس سوى الخطوة الأولى على طريق تحقيقها. وهكذا، ولئن كنا نشعر بالسرور إزاء اعتماد الخطة، يجب أن نحافظ على هدوئنا وندرك أن المهمة الأكثر أهمية والأكثر تعبا تكمُن أمامنا، ألا وهي التنفيذ الفعّال للخطة.

ويجب أن تنفذ خطة للتنمية بطريقة متكاملة وشاملة. وينبغي ألا يكون هناك تفسير وتنفيذ انتقائيان أو انحيازيان يخضعان لأهواء بلدان معينة وحدها. وينبغي بصفة خاصة إيلاء الانتباه لوسائل تنفيذها عن طريق إيجاد الحل الفعّال لمشاكل الموارد والنقل التكنولوجي. وهذا يتطلب من البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما البلدان الكبرى، أن تظهر إرادة سياسية حقيقة، وأن تحترم التزاماتها بالـــذات. وإذا لم تفعل ذلك، ومهما كانت الخطة مكتوبة جيدا، فإن قيمتها لن تتعدى قيمة الورق المطبوعة عليه.

ونود أن نتعاون عن كثب مع جميع البلدان، وأن نترجم النص إلى واقع.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحو لي بأن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على الخطوة الهامة التي نوشك اتخاذها. إن وفدي لا يزال على اقتناع بأن هذه الجمعية العامة لم تكن لتجتمع هنا اليوم لاعتماد خطة للتنمية دون ما أظهرتموه أنتم وما أظهره نائباكم، السفير مايكل باولز، ممثل نيوزيلندا، والسفير بيرسي مانغويلا، ممثل ليسوتو، من مهارة وثبات في العزم.

لقد أطلقت الجمعية العامة هذه المبادرة قبل أكثر من ٥٠ شهرا مدركة أن جهودنا في ذلك الوقت لاستحداث نهوجنا لتحقيق السلام والأمن ستكون عديمة الفائدة إن لم ترافقها جهود مماثلة في ميدان التنمية. لذلك أطلقنا حوارا بعيد المدى يرمي إلى تكييف تفكيرنا الجماعي بشأن التنمية مع الحقائق القائمة في عالم يشهد تغيرا سريعا.

(تكلَّم بالإنكليزية)

لقد طال أمد ذلك الحوار، وأظن أنه بدا في بعض الأحيان أصعب مما توقعه أي منا. ولا شك أن النتيجة النهائية، التي نتجت عن تنازلات كبيرة قدمتها جميع الجوانب، جاءت أقل من توقعاتنا الأصلية.

ومع إدراك قيمة الشيء بعد وقوعه، ينبغي ألا نفاجأ بإنجازاتنا المحدودة. وإن مهمة النظر في نهوجنا نحو التحديات المعقدة الواسعة النطاق للتنمية، بما لا يقل عن مهمة النظر في مجال السلام والأمن، يجب أن تكون مهمة متواصلة. والواقع أن الأمم المتحدة يجب أن تنخرط في عملية متواصلة لإعادة ضبط خطتها بغية التصدي دوما للتحديات المتحركة باستمرار. وما خطة للتنمية التي نعتمدها اليوم، أساسا، سوى جزء من ذلك العمل الجاري.

ومن خلال السلسلة التاريخية للمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا والتي شهدتها عملية خطة للتنمية، خطا المجتمع الدولي خطوات كبيرة في تحديد أولويات وحتميات أساسية لمتابعة التنمية البشرية المستدامة في عالم اليوم. وعملية استكمال هذه الأولويات وتقييم التقدم المحرز في الوفاء بها سينظر فيها مجددا في الدورة الاستثنائية المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١ التي ستنعقد في الأسبوع المقبل، وفي استعراضات مشابهة لمتابعة فيينا، والقاهرة، وكوبنهاغن، وبيجين.

هذا الفصل من فصول عملنا الذي يسير قدما يستكمل الآن في الوقت الذي يستعد فيه الأمين العام لتقديم مجموعة من التدابير الرئيسية المتعلقة بالإصلاح إلى الجمعية العامة في الشهر المقبل. ونأمل أن يؤدي عملنا اليوم إلى تشجيعه على إدخال مقترحات هامة ضمن تلك التدابير من أجل تقوية عمليات الأمم المتحدة للتنمية. وبودي أن أؤكد للأمين العام استمرار كندا في مساندة هذا المجهود، وأتعهد لجميع أعضاء هذه الجمعية بتقديم تعاوننا إذ نسعى إلى إعطاء دفعة محسوسة للآمال المعقودة على "خطة للتنمية".

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): كلنا يعرف المثل القائل: "الأعمال بخواتمها". وينطبق هذا المثل على أحداث اليوم. انتهت أربعة أعوام تقريبا منذ بدأ العمل المتصل بخطة للتنمية، وهي فترة شهدنا فيها النجاح والفشل. كما شهدنا فترات تعلق فيها مصير هذه الوثيقة بخيط واه. كل هذا أصبح اليوم في حكم الماضي بالنسبة لنا اليوم.

كانت الأمم المتحدة في انتظار هذه الوثيقة، وإن ظهورها عشية انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للبيئة والتنمية جاء في أنسب وقت. وفريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة للتنمية أول فريق يستكمل عمله من بين الأفرقة المنبثقة عن الجمعية العامة المعنية بالإصلاح. وخلال العمل المتصل بخطة للتنمية، قيل الكثير عن رجل الشارع وما قد يكون له من موقف معقَّد إزاء الخطة تلك. وبطبيعة الأمر، أمامنا وثيقة من وثائق الأمم المتحدة ذات لغة خاصة، وإن الاستفادة منها تتطلب بعض الاستعداد الفكري الخاص.

ولكن الأمر المهم هو أن الخطة جاءت بصياغة تجعلها وثيقة متوازنة تعبِّر عن اهتمامات كل مجموعات البلدان المختلفة. والخطة تدرج في ثناياها القرارات التي اتخذتها المحافل العالمية للأمم المتحدة المختلفة، وتنجز ذلك في إطار توافق آراء عريض حول مسائل التنمية.

لقد قيل الكثير في الأعوام الأخيرة عن تهميش منظمتنا العالمية، ولكننا نرى أن إقرار خطة للتنمية ربما يكون قد فنَّد تلك الأقاويل. فالآراء التي تضمنتها الخطة تجعل الأمم المتحدة محور التعاون الدولي من أجل التنمية.

وبودي أن أعرب عن امتناننا للتعاون الذي أبداه شركاؤنا في التفاوض من الشمال والجنوب والشرق والغرب. ونتوجه بالشكر إلى رئيس الفريق العامل السفير غزالي لمثابرته الواضحة وحكمته السياسية اللتين استمددنا العون منهما خلال الفترة الحرجة حينما أحاطت المخاطر بمصير الخطة ذاتها. كما نشكر نائبي الرئيس السابقين، السفير مونغبي والسفير أوسفلد. ونعرب عن تقديرنا الخاص لنائبي رئيس الفريق العامل، السفير مانغويلا والسفير باولز لما أبدياه من تفان في العمل ومثابرة عليه وحكمة وتفاؤل، وهي صفات ساعدتنا على شق طريقنا خلال أقل مراحل المفاوضات بعثا على الأمل. وهكذا استطاعا أن يكتسبا السلطة وأن يحوزا على احترام المشاركين في المفاوضات.

وينبغي لي أن أشير إلى الدور الإيجابي الذي لعبته الأمانة العامة وأن أؤكد على الروح المهنية والفعالية التي أبداها الموظفون الذين صرنا نعتمد عليهم والذين مثلوا أعلى مستويات الكفاءة لموظفي الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بالقول إن إقرار خطة للتنمية أوضح أمرا في غاية الأهمية: باستطاعتنا أن نتوصل إلى الاتفاقات بالرغم من العقبات المعقدة ومن متطلبات مصالح المجموعات والمصالح القومية. ونحن لا نود أن نبالغ في امتداح الخطة، ولكن الأمل يداعبنا في أن تقودنا روح التعاون والتفاهم في مفاوضاتنا مستقبلا. ذلك لأنه لا يوجد مناوئون للتنمية، وإنما توجد فقط طرق متعددة إلى التنمية. لقد حققنا توافقا في الآراء هو: "خطة للتنمية". فلنحاول الآن العمل بمثابرة وبروح من المشاركة الحقيقية من أجل وضع توافق الآراء هذا موضع التنفيذ.

السيد سول (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن ألقي هذه الكلمة بالنيابة عن الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة.

اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم بهذه المناسبة السعيدة، مناسبة الاختتام الناجح لأعمال فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة التنمية، ومناسبة إقرار هذه الخطة. لقد أثبتم مرة أخرى صفاتكم القيادية كرئيس للفريق العامل المخصص بضمانكم رؤية واعتراف كل عضوية الأمم المتحدة بأهمية اتمام مداولات الفريق بنجاح.

كما أود أن أهنئ نائبي الرئيس، الممثل الدائم لمملكة ليسوتو، السفير بيرسي مانغويلا، والممثل الدائم لنيوزيلندا، السفير مايكل باولز. ذلك أن نائبي الرئيس، لضمانهما على مستوى العمل استكمال الفريق العامل المخصص لأعماله وإقراره نتيجة مداولاته المستفيضة والموافقة عليها، إنما اكتسبا حقا تقديرنا العميق وإعجابنا الزائد.

وبودي أيضا أن أثني على نائبي رئيس الفريق العامل المخصص السابقين، الممثل الدائم السابق لدولة بنن، السفير رينيه فاليري مونغبي، والممثل الدائم للسويد، السفير بيتر أوسفلد. ويمكن القول إن عملهما كان أكثر صعوبة لأنهما ساعدا على إرساء الأسس الضرورية التي لولاها لاستحال على الفريق العامل المخصص استكمال أعماله.

ويشارك وفدي مشاركة كاملة في البيان الذي سيصدر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين حول هذه المسألة.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن إقرار الجمعية العامة اليوم لخطة للتنمية يمثل معلما هاما على الطريق إلى ظهور توافق آراء عالمي حاسم الأهمية وتبلوره حول مسائل التنمية بوجه عام، وحول دور الأمم المتحدة في مسائل التنمية بوجه خاص. إن إقرارنا لخطة للتنمية ييسّر بحثنا الجماعي من أجل مشاركة عالمية مجدية ومثمرة هدفها النمو والتنمية. وإن توصل كل أعضاء الأمم المتحدة إلى اتفاق حول مسألة بالغة التعقيد مثل هذه المسألة ليدلل على قدرة أسرة الأمم المتحدة المؤلفة من شتى الأمم على التغلّب على التحديات وعلى السماح لدينامية بناء توافق الآراء أن تعزز المشاركة العالمية.

لقد اتفقنا نحن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والدول المراقبة على إقرار خطة للتنمية. وهكذا نقدم سندا إذنيا بدين وبأمل عالميين للملايين من أبناء وبنات شعوبنا في كل أنحاء العالم الذين يعانون يوميا من الحرمان من الغذاء والماء الكافيين، والذين يصارعون الأمراض والكوارث الطبيعية، والذين لا يستطيعون القراءة والكتابة، والذين يعوزهم المأوى، والذين لا يجدون فرص عمل، والذين لم يستكملوا حياتهم الطبيعية وحرموا من أبسط ملذات الوجود الإنساني بسبب الفقر.

وجنوب أفريقيا إذ تبدأ رحلتها الطويلة الصعبة، والشيقة مع كل هذا، من نقطة كونها مجتمعا قائما على الفرقة والمرارة الناتجين عن عدم المساواة على أساس العرق أو الدين أو الجنس، نحو قوس قزح أمة أفريقية قائمة على معتقد لا يعرف التمييز على أساس العرق أو الجنس، أمة تسعى بدأب وحماس إلى مواجهة كل الاختلالات الموروثة عن الماضي، سترى في هذه الخطة نبراسا للأمل.

وإذ تبدأ قارتنا، أفريقيا، أيضا رحلتها ذات الأهمية القصوى والواعدة بالأمل نحو القرن الحادي والعشرين،

يمكن لكل الأفارقة من أبنائها وبناتها أن ينظروا إلى خطة للتنمية نظرتهم إلى رفيق طريق دائم يشحذ عزيمتهم على التغلّب على الصعاب. وفي الحقيقة، نجد أن إقرار خطة للتنمية يشكل أساسا تستند إليه كل الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأمل وبتفاؤل في مواجهة للتحديات التي تصادفنا جميعا.

السيد نيشيفاهيرو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يرحب وفد بلدي من أعماق قلبه باختتام أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية. ونأمل أن توفر هذه النتيجة الناجحة، التي جاءت بعد مفاوضات شاقة دامت أكثر من عامين، زخما إيجابيا لعمل الأفرقة العاملة الأخرى التي تتناول الإصلاح في الأمم المتحدة. ويود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر لكم، السيد الرئيس، وبالتحية لنائبي الرئيس، السفير مانغويلا، سفير ليسوتو، والسفير باولز، سفير نيوزيلندا، على جهودهما التي لم تكل، والتي مكنت الفريق من أن يتوج عمله بخاتمة ناجحة. كذلك نود أن نعرب عن تقديرنا لأعضاء المكتب السابقين على إسهاماتهم الهامة.

إن اختتام عملنا في الفريق يشكل بالتأكيد علامة بارزة في جهود الأمم المتحدة لمعالجة مسألة التنمية. إلا أننا لا يمكن أن نصدق بأن خطة للتنمية في حد ذاتها يمكن أن تكون نهاية المطاف لعملنا. فجهودنا لمعالجة هذه المسألة ذات الأهمية القصوى بالنسبة للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تتواصل لكي تتطور وتتجاوز الانتهاء من خطة للتنمية نفسها. ويجب على الأمم المتحدة أن تبدأ العمل الآن على جبهتين في آن معا.

ففي المقام الأول، ينبغي لها أن تتحرك بسرعة لاعتماد نهج جديد ومبتكر إزاء التنمية، وأن تبدأ من ثم بذل جهود نشطة لتنفيذها. واستراتيجية جديدة للتنمية قائمة على الشراكة العالمية، وهي استراتيجية دأبت حكومة بلدي على المناداة بها، ستكون في رأينا الأكثر فعالية. وبمقتضى هذه الاستراتيجية سيرسي المجتمع الدولي مجموعة مشتركة من الأهداف، والبلدان النامية، على أساس ملكيتها لتنميتها، ستخضع بعدئذ الخطط لبلوغ تلك الأهداف. وستكمل جهودها اللاحقة لتنفيذ تلك الخطط عن طريق مساعدة منسقة تنسيقا جيدا من قبل البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني نفسه. وبالرغم من أن الأجزاء المستقلة في هذا النهج قد لا تكون جديدة تماما، حيث سبق واعتمدت في محافل دولية مختلفة ونفذها المجتمع الدولي، فإنها لم تدمج أبدا في كل عضوي بشكل استراتيجية شاملة؛ وهذا تحديدا ما ينبغي الإضطلاع به.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تصلح نفسها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بحيث تستطيع أن تنضم بشكل أفضل إلى الجهود الجادة الجارية المبذولة فيما يتعلق بمسألة التنمية. ولن يكون هناك أي تقدم في عملية إصلاح الأمم المتحدة دون حوار بناء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وعندما نقول "إصلاح الأمم المتحدة" فإن كلمة الإصلاح ينبغي ألا تعني تعبيرا ملطفا عن تقليص الميزانية. وفي هذا الصدد، نؤيد بصورة خاصة إدراج الفقرة ٢٧١ في خطة للتنمية، إذ أنها تضم فكرة تكريس الوفورات المحققة من فعالية التكلفة المحسنة لإعادة استثمارها في برامج التنمية ذات الأولوية القصوى. وأخذت اليابان زمام المبادرة في إدراج هذه الفكرة في البيان الذي اعتمدته مجموعة البلدان السبعة في ليون في العام الماضي. ويتوقع التأكيد مجددا على الفكرة في قمة دنفر للدول الثماني، التي تبدأ اليوم. ولقد أدرج الأمين العام أيضا هذه الفكرة في خطته للإصلاح في آذار/مارس الماضي، ونتطلع إلى تلقي مقترحاته المحددة لتطويرها على نحو أكبر.

وباعتماد خطة للتنمية، التي انفقنا عليها الكثير من الوقت والجهد، يود وفد بلدي أن يؤكد على ضرورة الانتقال إلى العمل على الجبهتين اللتين أشرت إليهما لتوي لكي نتمكن من تجاوزها. وينبغي ألا نكتفي بالشعور بالرضا عن اعتماد الوثيقة، التي جاءت نتيجة مفاوضات مطولة. فبالرغم من انتهاء العمل، أصبح من الواضح في سياق المفاوضات أن الحوار الذي يشارك فيه شركاء التنمية يحتاج إلى مزيد من التعزيز إذا كان لنا أن نحقق رؤية للتنمية يتشاطرها الجميع. ولا يزال ينبغي بذل الجهود في الأمم المتحدة لتحديد استراتيجية جديدة قائمة على شراكة عالمية جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

السيد هاسمي (ماليزيا) (تؤجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى

في تقديم التهنئة لكم، السيد الرئيس، ولنائبي الرئيس المشاركين، السفير منغويلا، سفير ليسوتو والسفير باولز، سفير نيوزيلندا، على الاختتام الناجح لعملكم. فلا شك في أنكم، مع نائبي الرئيس، كنتم القوة الدافعة والمحركة لهذا الفريق العامل. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا لرؤساء الفريق العامل ونواب الرئيس السابقين على إسهاماتهم في تحريك العملية قدما أثناء قيادتهم للفريق. وأود كذلك أن أغتنم الفرصة للإعراب عن خالص امتناننا لجميع الوفود التي أسهمت في عمل الفريق العامل، وكذلك لموظفي الأمانة العامة على جهودهم التي لم تعرف الكلل دعما للفريق العامل على مر السنين.

وإن اعتماد خطة للتنمية ينطوي على أهمية تاريخية بالنسبة للمجتمع الدولي. فقد كانت صياغتها في غاية الجهد والعناية من خلال عملية مشاورات ومناقشات شاملة إبان السنتين المنصرمتين أو أكثر. وتجسد الوثيقة آمال وتطلعات المجتمع الدولي، فضلا عن برامج العمل التي ستقوده في عملية التنمية في المستقبل. وهذه النتيجة الإيجابية، التي ظن الكثيرون أن من المحال تحقيقها قبل أسابيع قليلة، هي في واقع الأمر إنجاز رائع ودليل على جهودنا والتزاماتنا المشتركة من أجل تحقيق إحدى الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة: أي التنمية بجميع جوانبها.

واعتماد خطة للتنمية ينطوي على أهمية من حيث أنه أكد على استمرار أهمية الأمم المتحدة ودورها الأساسي في التنمية بطريقة من شأنها أن تعزز فعالية تدخلاتها وقدرتها على تطوير مواقف محددة تحديدا جيدا، مما يسهم في تحسين التنسيق داخل الأمم المتحدة. وبتعزيز نهج أكثر شمولا وفعالية إزاء التنمية، وإعادة تركيز دور الأمم المتحدة - وفي الواقع، التأكيد مجددا على مركزية هذا الدور - فإن خطة للتنمية ستعزز هدف تحقيق تنسيق أكبر في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة بأسرها.

وفي هذا السياق، أصبحت إقامة علاقات وثيقة وتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، حسبما أبرزت خطة التنمية ذلك، أمرا ذا أهمية بالغة في تحقيق الأهداف العامة، وكذلك الحاجة إلى تحسين التنسيق في عمل الوكالات المعنية. وبطبيعة الحال، سيعتمد تحقيق أهدافها على عوامل كثيرة، ليس أقلها الدور الهام لكل دولة عضو ومساهمتها، سواء كانت دولة متقدمة النمو أو نامية، في تنفيذ هذه الخطة الشاملة والواقعية. ومن الواضح، أن تحقيق هذه الأهداف سيستند إلى الشراكة المتبادلة والمفيدة لجميع الدول الأعضاء، وبخاصة بين دول الشمال ودول الجنوب.

وبهذا الإنجاز العظيم الهام، ربما لن يكون غير واقعي توقع تحقيق التقدم في الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية المعنية بإصلاح الأمم المتحدة. ووفد بلدي يحدوه الأمل بالتأكيد بأن يلهم نجاح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الأفرقة العاملة الأخرى المفتوحة باب العضوية لكي تبذل قصاراها من أجل الانتهاء من عملها باكرا وبنجاح، مهما بدا ذلك صعبا أو مستحيلا في هذه المرحلة.

السيد آتشا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بداية أن أتوجه بالتهنئة لجميع الذين شاركوا بنشاط في العملية التي أفضت إلى وضع "خطة للتنمية".

ونود أن ندرج في مناقشتنا في هذه القاعة ثلاثة آراء في هذه اللحظة الحاسمة والهامة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته. أولا، إنه لمن مصلحة جميع البلدان، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، أن يجري تنفيذ خطة التنمية هذه، وأن تجري متابعتها وأن يجري تقييمها بصورة دورية. وأن تنفيذ أعمال المتابعة سيتوقف على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي برمته. كما سيتطلب نشر المعلومات المتعلقة بخطة للتنمية على نطاق واسع.

ثانيا، نرى أن الممارسة الحالية لتقييم تنفيذ التزامات مؤتمر ريو والتزامات مؤتمرات التنمية التي تلته تتطلب نهجا متكاملا. ونود أن نغتنم فرصة هذا الاجتماع لنعرب عن تأييدنا الكامل للعمل الذي بدأته الأمانة العامة للمتابعة المتكاملة لأعمال شتى مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. ونرى أن هذه المتابعة خطوة أساسية في تنفيذ خطة التنمية وفي الجهود المبذولة في سبيل تنفيذها، فهي تلخص إلى حد كبير الاتفاقات الرئيسية التي جرى التوصل إليها أثناء العقد الماضي بشأن مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية.

وثالثا، وهذه نقطتي الأخيرة، نود أن نؤكد عنصرا أساسيا آخر، وهو نظام صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. فوفقا لروح خطة التنمية، ينبغي لهذه الصناديق أن تعمل بطريقة متسقة، إلا أنه من الخطورة الشديدة أن نحاول أن ندمجها في صندوق واحد.

وفي الختام، نود أن ننوه بالأهمية التي تعلقها كل البلدان النامية على الاستمرار في المشاركة في هذه الصناديق والبرامج التي يدعم إسهامها نفس النظرة الشاملة للتنمية التي نأمل أن تحققها الخطة.

السيدة يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تهانئ وفد بلدي لكم، سيدي، ولكل الوفود التي سعت بجهد جهيد فيسرت اعتماد خطة للتنمية. وعلى الرغم من أن اجتماعات ومفاوضات فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة التنمية أصبحت، قرب نهاية المداولات، تتسم بالصعوبة، فإن عزيمة جميع المشتركين وتصميمهم على التوصل إلى نتيجة ناجحة لم يفترا على الإطلاق.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بكم، سيدي، وبنائبي الرئيس، السفير مانغويلا ممثل ليسوتو والسفير باولز ممثل نيوزيلندا، لقيادتهما الرائعة ودورهما الهام في المساعدة على توجيهنا صوب النص النهائي لخطة للتنمية التي نرحب بها اليوم.

ويسعدنا للغاية أنه أمكن التوصل في النهاية إلى صياغة توفيقية بشأن المسائل الأكثر تعقيدا المطروحة للمناقشة، مثل تعريف التنمية وتعبئة الموارد. ونحن نؤيد تأييدا تاما النص النهائي للخطة ونرى أنه يعرب بشكل واضح تماما عن المبادئ التي يمكن أن تسترشد بها الأمم المتحدة في أداء دورها في عملية التنمية الآن وفي القرن القادم.

ونثق بأن جهدنا اليوم بإكمال خطة للتنمية سيساعد في إعطاء زخم جديد للجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية؛ وزيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها في هذه المهمة؛ وتشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية.

ولئن كانت مهمة الفريق العامل قد استكملت الآن، فإننا سنبقي على التزامنا بكفالة استمرار التقدم الذي أحرزناه، وتنفيذ الخطة بأمانة.

واليوم، نحتفل بالاختتام الناجح لفصل من فصول عملنا من أجل التنمية في الأمم المتحدة، إلا أننا في الواقع نعلن أيضا بداية جديدة؛ وأود أن أؤكد لكم، سيدي، ونحن نمضي قدما في السعي إلى استمرار تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، وبخاصة من خلال الأمم المتحدة، أن جمهورية كوريا ستبقى مؤازرا ثابتا نشيطا لهذا الجهد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من الجزء الأول من الوثيقة A/AC.250/1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من الجزء الأول من الوثيقة A/AC.250/1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥١/٢٤٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات لتعليل تصويتهم. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد بالاسيو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد الأرجنتين أن يضم صوته إلى التهاني التي أعرب عنها بمناسبة إتمام مهمة فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة التنمية واعتماد خطة للتنمية. وفي هذا الصدد، نود الإدلاء ببيان تفسيري والإعراب عن تحفظات بشأن النقاط التالية من الوثيقة.

أولا، نود أن نعلق على الأسلوب الذي تتناول به خطة للتنمية المؤتمرات السابقة للأمم المتحدة وعلى أنها لا تنوه بتقارير تلك المؤتمرات، في حين أن تلك التقارير تتضمن تحفظات أو بيانات تفسيرية أعربت عنها أو

أدلت بها حكومة بلدي وحكومات أخرى لدى اعتماد التقارير في تلك المؤتمرات.

وثانيا، لدينا تفسير للفرع هاء من الفصل الثاني من الوثيقة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أن أية إشارة إلى تحديد السكان قد ترد في النص وتتعلق بالممارسات الجنسية، بما فيها الصحة الإنجابية، يجب ألا تفسر على أنها مساس بالحق في الحياة أو تنازل عن إدانة الإجهاض كوسيلة لتحديد النسل أو تنظيم السكان. ونبني هذا البيان على أساس دستورنا الوطني الذي يشير بصفة خاصة في الفقرة ٢٣ من المادة ٧٥ إلى مسألة إدانة الإجهاض؛ وعلى أساس المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والفقرة ٤١ من برنامج عمل فيينا. ويجب ألا تفسر أية مقترحات واردة في خطة للتنمية على أنها تبرر الأخذ ببرامج تعقيم الرجال أو النساء كنهوج للقضاء على الفقر.

وختاما، نود أن يدرج هذا البيان في المحاضر الرسمية لجلسة الجمعية العامة هذه.

السيدة دارمانين (مالطة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في تهنئتكم وتهنئة نائبي رئيس فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة التنمية، السفير باولز ممثل نيوزيلندا والسفير مانغويلا ممثل ليسوتو، على العمل القيم الذي جرى الاضطلاع به في إتمام هذه الخطة.

واقترانا بالترحيب باعتماد خطة للتنمية، يود وفد مالطة أن يوضح مفهومه بأن الإشارة إلى المناهج وبرامج العمل التي تعتمدها مؤتمرات الأمم المتحدة ينبغي أن تفسر بما يتسق وتقارير تلك المؤتمرات.

كذلك، وبالنسبة للفرع هاء من الفصل الثاني من الخطة، تحتفظ مالطة بموقفها من استعمال عبارة "الصحة الإنجابية". فحكومة مالطة تلتزم التزاما تاما بتوفير خدمات الصحة الإنجابية، فيما عدا الإجهاض. والتفسير الذي قدمته مالطة لعبارة "الصحة الإنجابية" يتسق مع تشريعها الوطني الذي يعتبر إنهاء الحمل عن طريق الإجهاض المتعمد عملا غير قانوني. ونود أن يرد هذا البيان في المحاضر الرسمية للجمعية حسب الأصول.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لي عظيم الشرف أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذه اللحظة التاريخية، لحظة اختتام عملية التحضير الناجحة لخطة للتنمية.

وفي البداية نود الإعراب، يا سيدي، عن تقديرنا الصادق لمبادراتكم والتزامكم التي ساهمت بدرجة كبيرة في تحقيق هذه النتيجة. إن تشجيعكم وتوجيهكم الدائمين والمستمرين يسرا وأوجدا ما تمس الحاجة إليه من الإرادة السياسية والحماس لدى جميع الدول الأعضاء لمواصلة المفاوضات والمناقشات لتبلغ ما حققناه توا في نهاية المطاف.

ونرغب كذلك في التعبير عن امتناننا الصادق وتهانئنا القلبية لنائبي الرئيس المشاركين للفريق العامل المعني بخطة للتنمية، السفير بيرسي مانغوايلا، ممثل ليسوتو، والسفير مايكل باولس، ممثل نيوزيلندا، لما قاما به من عمل ممتاز في إدارة المفاوضات وتوجيهها ودفعها وسط فجوة كبيرة واضحة بين المجموعات والبلدان المتفاوضة. وقد يسر صبرهما ومثابرتهما ومقترحاتهما تيسيرا كبيرا الاتفاق والتفاهم بين المفاوضين على غالبية القضايا المثيرة للجدل. ويمكن أن يعزى هذا الختام الناجح للعملية إلى التزامهما الثابت وجودهما.

ونود كذلك أن نشيد بالعمل الممتاز الذي أداه نائبا الرئيس المشاركان السابقان، السفير مونغبي، ممثل بنن، والسفير أوسفالد، ممثل السويد.

إن تاريخ مهمة التحضير لخطة للتنمية معروف جيدا لجميع الحاضرين هنا. ويذكر الأعضاء أن مجموعة الـ ٧٧ والصين كانتا المبادرتين الرئيسيتين بإطلاق المقترح وظلتا النصيرتين الرئيسيتين له خلال الأربع سنوات الماضية. ويذكر الأعضاء أيضا أن الحاجة إلى الخطة استندت منطقيا إلى الوعي المتعاظم بأن التنمية كانت تهمش في الاتجاه السائد لعمليات منظومة الأمم المتحدة الحكومية الدولية وأولوياتها. وأخذ الارتباط التكاملي والتوازن بين السلم والتنمية يغيبان عن الأذهان. وكانت عملية العولمة أكثر حدة ولا تزال، ويصبح التهميش المتزايد للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي حقيقة واقعة، خاصة في مجالات حاسمة مثل التجارة، والمال،

والتمويل، والتكنولوجيا، وتدفقات المعلومات والاتصالات، على الصعيد الدولي.

وفي واقع الأمر، مع كل هذه النزعات والاتجاهات في الاقتصاد العالمي، أقرت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وهي دول أعضاء في الأمم المتحدة، بضرورة الشروع في محاولة وضع إطار للمبادئ وللأهداف والتدابير والاجراءات الوطنية والدولية بغية تناول التنمية على نحو مباشر وشامل أكثر من أي مبادرة سابقة أخرى نفذتها الأمم المتحدة.

إن حصيلة ذلك التصميم، وهي ما صادقنا عليه الآن، تمثل إحدى أهم محاولات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتصدي لقضايا ملحة وهامة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية في الماضي القريب. ومن الناحية الأساسية توفر الخطة للتنمية المتفق عليها إطارا للمبادئ، والأهداف والتدابير والأنشطة، التي من شأنها توجيه الدول الأعضاء في عملية تناول قضايا التنمية على الصعيدين الوطني والدولي بطريقة شاملة وعلى الأجلين المتوسط والبعيد.

إن مجموعة العناصر التي ترد في الوثيقة ليست كاملة بأي حال من الأحوال، ولكنها عموما تشتمل على كثير من الأفكار والمقترحات الأساسية الحيوية وبالغة الأهمية للبلدان النامية. أولا، هناك حاجة إلى إنشاء شراكة حقيقية تقر بحالة عدم المساواة والحرمان التي تعيشها البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وتعطي بالتالي حافزا للبلدان المتقدمة النمو لايجاد الارادة السياسية التي تمس الحاجة إليها لدعم جهود التنمية في البلدان النامية عن طريق توفير التدفقات المالية التساهلية، والمعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق، والتدابير الدائمة لتخفيف الديون، والشروط المواتية في نقل التكنولوجيا ودعم التعاون بين بلدان الجنوب.

ثانيا، إن عمل منظومة الأمم المتحدة وعملياتها ينبغي أن تكون أكثر كفاءة وفعالية لزيادة تأثيرها إلى الحد الأقصى في الأنشطة الانمائية في البلدان النامية. ولهذه الغاية يصبح تقديم الموارد المعروفة سلفا والاصلاحات المؤسسية أمرا حيويا.

ثالثا، ينبغي للبلدان النامية أن تملك عملية تنميتها بتولي القيادة عند وضع الاستراتيجيات والسياسات وعند تحديد البرامج، والمشاريع، والأنشطة ذات الأولوية، مع قيام مجتمع المانحين ومنظومة الأمم المتحدة بالأدوار الداعمة والاستشارية عن طريق تقديمهما للمساعدة المالية والتقنية.

وبينما نحتفل بهذه الحصيلة المثمرة، نرى أنه يجدر بنا أن نبين بعض العناصر المسببة للقلق، من وجهة نظر مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي أدت إلى حد ما إلى خفض وضوح الوثيقة وديناميتها. أولا، عدم الاعتراف صراحة بأن تقديم الموارد بشكل ناقص وعلى نحو لا يمكن معرفته سلفا، لا سيما الموارد الخارجية - على وجه التحديد تدفقات مساعدات التنمية الرسمية والموارد الأساسية للصناديق والبرامج - كان ولا يزال العائق الرئيسي أمام إضفاء الدينامية على عملية التنمية في البلدان النامية.

ثانيا، ثمة تأكيد واضح على الفكرة القائلة بأن منظومة الأمم المتحدة يمكن لها أن تعمل بصورة أكثر كفاءة وفعالية، في الدرجة الأولى، إذا أجريت لها عملية إصلاح صارمة. وعلاوة على ذلك يبدو أن عملية الاصلاح هذه تستهدف على نحو أكثر تحديدا أجهزة الأمم المتحدة التي تقوم بمهام ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية.

ثالثا، إن تعريف التنمية يميل ميلا أكبر كثيرا نحو مكونات حماية البيئة وإدارتها. رابعا، إن التزام البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بأهداف الأمم المتحدة المتفق عليها، خاصة فيما يتعلق بتدفقات الموارد، غير واضح بعد. خامسا، إن سيادة الجمعية العامة في مجال توجيه السياسات لم تؤكد بعد فيما يتعلق بصلتها بمؤسسات بريتون وودز. وأخيرا، كانت هناك على ما يبدو جرعة زائدة من القيم والأعراف تتعلق بالتنمية، بينما قلل من شأن المميزات الخاصة والفريدة لكل بلد.

وبالتأكيد، أعطت العملية التحضيرية لخطة التنمية دروسا مفيدة جدا للمفاوضات في المستقبل. وقد أفادت بأن الشراكة الناشئة الأكثر صدقا بين البلدان المتقدمة النمو والنامية ستتغلب على أي درجة من التشاؤم والوهم قد تبرز في مفاوضات ليست لها سابقة ومطولة مثل هذه المفاوضات التي دامت ثلاث سنين، لقد شهدنا ممارسة

المرونة والبراغماتية والواقعية من جميع الأطراف. ويحدونا أمل في أن يظل جو التفاوض الذي أوجدناه في وضع هذه الخطة سائدا في جميع العمليات والحوارات الحكومية الدولية في المستقبل.

لقد أدركنا أن جميع المشاكل الرئيسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم يمكن معالجتها على نحو مفيد عندما تتناول البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء التنمية بصورة كاملة، وهي تهتدي بهذه الخطة للتنمية. وإذا أريد لهذه الخطة للتنمية أن تنفذ بصورة أكثر فعالية، يصبح الالتزام السياسي أهم متطلب. إن البلدان النامية مستعدة لتنفيذ هذه الخطة وملتزمة بذلك بشكل كامل، أملا في أن يقوم أيضا شركاؤنا في التنمية بدورهم كاملا.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أهنئ كذلك جميع شركائنا في التنمية - الاتحاد الأوروبي، والمكسيك، وكندا، واليابان، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، وآخرين - لجهودهم الدؤوبة في التفاوض واقتراح الأفكار، مما مكن من اختتام الأعمال التحضيرية وصدور هذه الوثيقة بشأن خطة للتنمية.

وأتوجه بالشكر أيضا للدول الأعضـــاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين لما أضفته على بلدي من شرف قيادة المفاوضات مع شركائنا. وبالتأكيد، دون تعاون هؤلاء الأعضاء وتشجيعهم وتفهمهم، لما أمكن للعملية التحضيرية أن تنتهي إلى هذا القدر من السعادة والجمال. إني أشكرهم جميعا.

وأخيرا وليس آخرا، أشكر الأمانة العامة لما قامت به من عمل جاد لتيسير المفاوضات. وأود أن أخص بالذكر السيد يوهان شولفنك والسيدة ماريون بارثليمي لجهودهما الدؤوبة في توفير الوثائق والتوضيحات. وأتوجه كذلك بالشكر للمترجمين الشفويين وجميع موظفي الأمانة العامة الذين كانوا يعملون من خلف الكواليس لتيسير مهمتنا.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد أعربت البلدان المنتسبة التالية عن تأييدها لهذا البيان، وهي استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، ليتوانيا، هنغاريا. كما أعربت أيضا ايسلندا وليختنشتاين عن تأييدهما للبيان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الجمعية العامة لـ "خطة التنمية". ويؤكد الاتحاد الأوروبي على الأهمية الاستراتيجية لتحقيق اتفاق بشأن الخطة لعدد من الأسباب: أولا، أن الخطة التي تستند إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، تعكس بشكل متكامل ومدمج مسائل التنمية في سياق عالمي تغير كثيرا في السنوات الأخيرة، ثانيا، أنها تعطي توجيها عن كيفية تكيف الأمم المتحدة مع هذا العالم المتغير، ثالثا، إن اعتماد الخطة ينبغي أن يسهم في تجديد الالتزام نحو التعاون الدولي من أجل التنمية ودور الأمم المتحدة في هذا المجال، وينبغي أن يعزز مصداقية المنظمة. وأخيرا، أن الاتفاق قد يكون له تأثير إيجابي على المفاوضات الخاصة بالدورة الاستثنائية القادمة، التي لولا ذلك ربما كانت ستعاني من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن بعض المسائل الرئيسية في جدول أعمالها.

وإن الخطة سواء كانت تحتوي على قيمة كافية أو قيمة إضافية من حيث المضمون فإنها لا تزال خاضعة للتقييم. وفي حالات قليلة تمت الموافقة على بعض نصوص الخطة منذ أكثر من عام، وقد تكون هذه فقدت بعض حاضريتها. وفي حالات أخرى كانت هناك محاولات للتراجع عن بعض الاتفاقات. ويؤكد الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن إعلان فيينا الخاص بحقوق الإنسان. ومع ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الفصلين الأول والثاني، يبدو أنهما يتضمنان، بصورة عامة، أساسا مفاهيميا صلبا بدرجة معقولة.

وكنا نتمنى لو أمكن تضمين الفصل الثالث المتعلق بالمسائل المؤسسية والمتابعة وجهات نظر أبعد مدى لكي تتكيف الأمم المتحدة كمنظمة وكمحفل دولي حكومي مع الحقائق الراهنة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والمجالات ذات الصلة. وفي الواقع فإن النتيجة في هذا المجال متواضعة جدا، ولكنها لحسن الحظ لا تغلق الباب أمام التغيرات اللازمة لجعل الأمم المتحدة أكثر قوة وأكثر تركيزا كعامل للتنمية. وستتوقف أهمية الخطة على متابعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعناصرها الأساسية.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن عملية إعداد الخطة قد طالت أكثر مما ينبغي. إلا أننا لدى اختتام العملية نشعر بالارتياح إذ أنه أمكن أخيرا الوصول بهذه العملية إلى نهاية إيجابية. وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أود أن أعرب لكم أولا، ياسيادة الرئيس، عن شكرنا وإعجابنا، لما تقومون به من تنشيط لعمل الفريق العامل كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ثم بصفة خاصة لنائبي الرئيس، السفير مانغويلا ممثل ليسوتو والسفير باولز، ممثل نيوزيلندا، وكذلك لسلفيهما السفير مونغبي، ممثل بنن والسفير أوسفلد، ممثل السويد، على الطريقة التي أداروا بها المفاوضات. وبنفس القدر، نشيد بالجهود الدؤوبة للأمانة العامة ودعمها ذي المستوى الرفيع للغاية. وأخيرا فإننا نعرب عن تقديرنا للدول التي آمنت بصفة مستمرة وثابتة بالخطة والتي ساعدت في دفعنا نحو هذه النتيجة.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترمز "خطة للتنمية" إلى جهود الدول الأعضاء طوال ما يزيد عن ست سنوات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في الجمعية العامة بشأن المسائل الأساسية للتنمية. وهي تعكس مجهودا قامت به كل البلدان للتركيز على الحاجة إلى تحقيق مستوى أفضل من الحياة لكل الشعوب. وبهذا فإن "خطة للتنمية" تحمل موضوعات ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ومؤتمرات الأمم المتحدة اللاحقة. والشيء الأهم أن "خطة للتنمية" تجسد توافق الآراء بين المجتمع الدولي على أن التنمية تعني التنمية المستدامة؛ أي تحسين نوعية الحياة لكل الشعوب، بالنسبة لأجيال اليوم والمستقبل معا، يتطلب التنمية الاقتصادية المتكاملة، والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية، التي هي، كما أعلن المجتمع الدولي وأعاد التأكيد في مختلف الوثائق التي أجيزت بتوافق الآراء، عناصر متكافلة للتنمية المستدامة ويعزز بعضها بعضا. وتؤكد هذه التعهدات أنه بالرغم من أن التفاصيل المحددة للأهداف والسياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتكاملة قد تختلف من بلد إلى آخر، فإن لنا نموذجا مشتركا واحدا، ألا وهو التنمية المستدامة.

وتعيد الولايات المتحدة تأكيد التزامها بجدول أعمال القرن ٢١ من أجل تمكين المجتمع المدني ومشاركته الكاملة. ونؤكد بشكل خاص على الدور الحاسم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك على الدور الحاسم للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة. ونحن نعترف بشكل خاص بمساهمة السلطات المحلية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونؤيد دعم المبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١. ونعتبرها جوهرية للتنمية المستدامة.

وبالنسبة للفقرة ٥٧، فإن الولايات المتحدة تعتقد أنه من الضروري أن تقوم البلدان بسن قوانين بيئية قوية وفعالة، ووضع سياسات توفر مستويات عالية من الحماية من أجل المساعدة في ضمان أن يسهم تحرير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة. وكذلك فإن الولايات المتحدة تفهم العبارة الواردة في نهاية الجملة الثانية من الفقرة ٥٧ بأنها تعني أن التدابير المعتمدة لأغراض بيئية ينبغي ألا تشكل وسيلة للتمييز المتعسف أو غير المبرر أو أن تشكل قيودا خفية على التجارة.

ونحن نفهم أن الإشارات إلى مرفق البيئة العالمي أو إلى دوره أو وظائفه لا ترد إلا في إطار المجالات المحددة لنشاطه كما ينص الصك الخاص بهذا المرفق.

وبالنسبة للفقرات ١٩٤ و ٢١٤ و ٢٨٦، تود الولايات المتحدة أن تكرر ذكر سياستها القائمة التي أعربنا عنها في كل مناسبة انضممنا فيها إلى توافق الآراء بشأن إشارات مماثلة والولايات المتحدة ليست من بين البلدان التي أكدت أو تعهدت بهدف للمساعدة الإنمائية فيما وراء البحار. وبدلا من قبول مثل هذا الهدف فإننا نعتقد أن الأهم هو تركيز الجهود على فعالية ونوعية المعونة وعلى سياسات البلد المتلقي لها. ولقد ظلت الولايات المتحدة تقليديا من الدول المانحة الكبرى من حيث حجم المعونات وستستمر في تقديم المعونة عالية النوعية على أساس كل حالة على حدة، وبطريقة تشجيع جهود الإصلاح في البلدان النامية.

وتحيط الولايات المتحدة كذلك علما بأن "خطة للتنمية" قد تمت المفاوضات بشأنها ككل وهي تعكس توازنا عاما. والإشارة إلى عبارة معينة في هذه الوثيقة يجب أن تستبقي هذا التوازن والسياق. وهذا ينطبق بصفة خاصة على العناصر المتكافلة في الفقرة ١.

إن توافق الآراء بشأن "خطة للتنمية" ما كان يمكن التوصل إليه لولا قيادة مختلف رؤساء ونواب رؤساء

الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية على مر السنين. ونحن نود أن نشكر بصفة خاصة رئيس الجمعية العامة، السفير غزالي، والسفيرين مانغويلا وباولز وسلفيهما السفيرين أوسفلد ومونغبي، على جهودهم الدؤوبة في بلورة هذه الوثيقة.

وبالطبع فإن تفاني الأمانة العامة عن طريق العديد من المشروعات كان مهما أيضا لنجاح هذه العملية. والأمر الأهم، أن نشيد بالتعاون والمشاركة بين جميع الوفود من الدول النامية والدول المتقدمة النمو، من الشمال، والجنوب، والشرق والغرب، التي شكلت مشاركة تقر أن هناك هدفا مشتركا بالرغم من وجود الخلافات بين البلدان نحو تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ونحن فخورون بأننا كنا طرفا في تلك العملية وأننا شاركنا فيها.

السيد حمدان (لبنان): يود وفد لبنان أولا أن يشيد بهذا الإنجاز الهام المتمثل في إقرار خطة التنمية للتو بعد مناقشات استمرت حوالي ثلاثة أعوام. ونود أن نضم صوتنا إلى من سبقنا بالإشادة بكم كرئيس لهذا الفريق العامل وبنائبيكم، وبكل الذين عملوا جاهدين للتوصل إلى هذه النتيجة. ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أشار الإعلان في الفقرة ٣٤ إلى عدد من المؤتمرات والاجتماعات الرئيسية التي عقدها المجتمع الدولي خلال السنوات الخمس الماضية. وأكدت الفقرة ٣٥ على أنه ينبغي لجميع الدول والمنظمات الدولية أن تنفذ بصورة كاملة ما تم التوصل إليه في هذه المؤتمرات من اتفاقات والتزامات وأهداف متفق عليها دوليا. إننا نود أن نؤكد أن هذه الإشارات والإشارات المماثلة الواردة في فقرات أخرى من الإعلان لا تلغي الإعلانات والتحفظات التي أدلـــى بها لبنان في حينه. فهذه الإعلانات والتحفظات ما زالت سارية. ويرجو وفد بلادي أن يسجل هذا الإعلان في المحاضر الرسمية لهذه الجلسة.

السيد التني (السودان): السيد الرئيس، بدءا، يضم وفد بـــلادي صوتـــه إلى مـــن أعربـــوا عن التقدير لكم ولنائبيكم السفيرين مانغويلا وباولس لما ظللتم تبذلونه من جهود جعلت هذا الفريق العامل الأول الذي يتمكن من إنجاز مهمته وفي عمل مثابر ومواصلة لما بدأه سلفاكم السيدان أمارا إيسي ودو أمارال ونائباهما السفيران مونغبي وأوسفلد. ويؤيد وفد بلادي شرح الموقف الذي قدمه سعادة المندوب الدائم لتنزانيا، رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، بالنيابة عن المجموعة.

ينضم وفد بلادي إلى توافق الآراء في الجمعية العامة في اعتماد تقرير الفريق العامل وذلك تقديرا للأهمية التي توليها بلادي ومجموع الدول النامية لقضية التنمية والتعاون الدولي. ويؤكد وفد بلادي تأييده للتقرير ولكافة المؤتمرات العالمية التي عـُقدت خلال السنوات الخمس الماضية والتي أسست نمطا جديدا في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، والتي نتطلع إلى أن تتواصل مستبعدة الدوافع السياسية والانتقائية في احترام الحق في التنمية والعمل على تعزيزه.

إلا أن الإشارات التي وردت في التقرير إلى برنامجي عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة يجب أن تـُفهم على أنها تشمل وتتضمن التحفظات التي أبداها وفد بلادي على بعض فقرات برنامجي العمل والتي تتعارض مع القيم الدينية والثقافية لبلادي التي ما زالت قائمة. ويرجو وفد بلادي تضمين هذا البيان في الوثيقة الرسمية للجمعية العامة.

السيدة كورادو (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أن ينضم إلى المتكلمين الآخرين الذين أعربوا عن تهانئهم لكم سيدي الرئيس على تفانيكم والعمل الدؤوب الذي قمتم به، أنتم ونائبا الرئيس، سفير نيوزيلندا وسفير ليسوتو اللذان كانا بالغي الأهمية في إحراز النتائج الناجحة التي أسفر عنها عمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية، والاعتماد الرسمي لخطة للتنمية. ونهنئ أيضا تنزانيا التي تشغل حاليا منصب رئاسة مجموعة الـ ٧٧، وسلفها كوستاريكا، على عملهما الدؤوب خلال المفاوضات.

إن وفد بلدي يعتقد أن الاعتماد الرسمي لخطة للتنمية له أهمية كبرى لأنه يؤكد مجددا الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التنمية. والخطة هي أيضا مرشد قيـّم نحو المبادئ التي يجب أن تحكم المنظمة في مسائل التنمية. ومع ذلك، نعتقد أيضا أن الالتزامات التي تم التعهد بها على أعلى المستويات في المؤتمرات

الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة يجب المحافظة عليها وتأكيدها من جديد. لهذا السبب نود أن تكون أية إشارات إلى مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية متمشية مع التقارير التي اعتمدت في تلك المؤتمرات.

ونود أن يشكل هذا البيان جزءا من الوثائق الرسمية للجلسة.

السيد جالو (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلدي أن يشارك في اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.250/1 (الجزء الأول) بالإجماع، وذلك فيما يتعلق بخطة للتنمية. إن اعتماد مشروع القرار لم يكن ممكنا، سيدي الرئيس، دون توجيهكم الحكيم ومشاركتكم الملهمة في العملية التفاوضية. لقد أثبتم مرة أخرى إيمانكم بأن عمل الجمعية العامة ينبغي أن تسفر عنه نتائج إيجابية وأن يتم القيام به في الوقت المناسب. وأود كذلك أن أتقدم بتهانئ وفد بلدي الصادقة إلى نائبيكم القديرين، السفير مانغويلا، ممثل ليسوتو، والسفير باولز، ممثل نيوزيلندا، اللذين عملا بلا كلل لفترة طويلة وساعات مضنية من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن الوثيقة. ولا شك في أن عملهما الجاد استلهم الأمثلة الجيدة التي قدمها سلفاهما، السفير مونغبي، ممثل بنن، والسفير أوسفلد، ممثل السويد. ونحن أيضا نشكرهما على عملهما الممتاز.

إن المفاوضات التي جرت بشأن هذه الوثيقة طوال السنوات الأربع الماضية لم تكن صعبة وواسعة النطاق فحسب، وإنما جرت في جو يتصف بالتعقل والصبر والتفهم والحس العميق بالالتزام بولاية الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الالتزامات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن، والنتائج التي أسفرت عنها مؤتمرات رئيسية أخرى عقدتها الأمم المتحدة.

وإذا كان تحضير واعتماد الوثيقة قد أوجدا مصاعب، فإن تنفيذها سيتطلب قدرا أكبر من الجهد والالتزام الدائم من جانبنا. واليوم، ينبغي للحالة الاقتصادية الدولية وخاصة في سياق التحرر والعولمة، أن تلهم وتعزز التعاون الإنمائي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وبين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وكذلك بين الأمم الكبيرة والصغيرة.

ولهذا، أطلب إلى جميع الأطراف تأييد الوثيقة والمشاركة الكاملة والملموسة في تنفيذ خطة التنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت.

وأود أن أهنئ الممثل الدائم لليسوتو، السفير بيرسي مانغويلا، والممثل الدائم لنيوزيلندا، السفير مايكل باولس، النائبين المشاركين لرئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية، على التوجيه الناجح للفريق من أجل تحقيق نتائج مثمرة. وقد تميز كلا الممثلين بالتفوق في قيادة أول الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية التابعة للجمعية العامة إلى نهاية ناجحة. وعلى الرغم من أنهما حديثا العهد بهذا التكليف عندما تقلدا هذا المنصب في السنة الماضية. فقد ثابرا وواصلا إشراك الوفود في الحوار. وقد ظهرت جهودهما في الوثيقة المعروضة علينا اليوم.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأسجل تقديرنا العميق لرئيسي الفريق العامل السابقين، وهما بالتحديد، رئيس الدورة التاسعة والأربعين ورئيس الدورة الخمسين ولا سيما نائبي الرئيس السابقين، وهما الممثلان الدائمان للسويد وبنن. وكما يدرك جميع الأعضاء، فقد شُكل الفريق العامل المعني بخطة للتنمية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بموجب القرار ١٢٦/٤٩. ولم يعد عدد من الممثلين الذين ساعدوا في بدء وزيادة تطوير ولاية الفريق العامل موجودين معنا هنا في الأمم المتحدة. وهم مثلنا، سيكونون سعداء لما تحقق.

ويعود الفضل والاعتراف أيضا إلى الأمانة العامة والموظفين الذين ضحوا، بالاشتراك مع المكتب والوفود، طوال السنوات من أجل إصدار الوثيقة المعروضة علينا اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني الخاص بهذه المناسبة لجميع ممثلي الفريق العامل المفتوح باب العضوية على جهدهم الشاق والمتواصل في إنهاء هذا العمل. لقد كانت المفاوضات صعبة، ولكن في النهاية،

وبمرور الوقت، تحقق توافق الآراء العام من خلال التفاهم وروح الأخذ والعطاء.

إن خطة للتنمية جاءت في وقتها، إذ أنها تؤكد على أن الأمم المتحدة لا تزال تقوم بدور حافز ونشيط في مسائل التنمية. وهي بمثابة دفعة مستحبة للدورة الاستثنائية المكرسة لجدول أعمال القرن ٢١، التي ستبدأ يوم الاثنين المقبل. وقد أثرت بالفعل روح التعاون التي أوجدت هذه الوثيقة على الجهود التحضيرية الجارية للدورة الاستثنائية.

إن التنمية أهم المهام التي تواجه الإنسانية اليوم، وهي لا تزال تواجه الفقر وأشكالا أخرى من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية. وبينما تتمتع بعض أجزاء العالم بنمو اقتصادي وتنمية مستدامة، فإن أجزاء عديدة منه لم تتمتع بذلك. وفي السنوات القليلة الماضية، بدأت الأمم المتحدة عملية إعادة دراسة وإعادة تعريف التنمية، آخذة بعين الاعتبار التقدم المحرز في نصف القرن الأخير.

وفي هذا المضمار، فإن خطة التنمية محاولة ملموسة لتناول المسائل والمشاكل المرتبطة بالتنمية من منظور مشترك وجماعي للأمم المتحدة، وتتاح للأمم المتحدة فرصة فريدة للعمل الآن من أجل تشغيل خطة التنمية. ومن سلطة الدول الأعضاء وبقية المجتمع العالمي المساعدة على ضمان نجاح الخطة.

وبينما تتطلب التنمية التعاون الدولي، فهي في مسؤولية الدول. ولا يمكن أن تنجح إلا إذا استجابت إلى احتياجات الناس ووضعت هذه الاحتياجات في إطار سياسة متماسكة. ولا يمكن تجاهل أوجه التكامل بين السياقين الوطني والدولي والصلات بينهما.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن الأمل الذي يراود الكثيرين في أن يشجع الاختتام الناجح للفريق العامل المعني بخطة للتنمية أفرقة عاملة أخرى على مواصلة عملها بنجاح وبسرعة. ومن الواضح أن النجاح في الأفرقة العاملة يعزز صورة وأهمية الأمم المتحدة في أعين شعوب العالم، التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها.

وأعطي الكلمة الآن بسرور بالغ للسفير بيرسي مانغويلا، ممثل ليسوتو.

السيد مانغويلا (ليسوتو)، نائب رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شاركت ليسوتو، بشعور من الفخر الذي لا حدود له في أهم مهمة، ألا وهي وضع خطة للتنمية، بوصفها نائبا مشاركا للرئيس للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية.

لقد اعتمدت الخطة في لحظة تاريخية ونحن نقف على عتبة الألف الثالث الجديد، التي تهددنا بالانبهار بثورتها التكنولوجية. وإن موقع البلدان الصغيرة والنامية في هذه الساحة التي تنطمس فيها الحواجز المادية بين وفيما بين البلدان على نحو متواصل عن طريق العولمة وتقدم تكنولوجيا الإعلام، تشوبه الشكوك والمخاوف المتصلة بالتهميش من التجارة العالمية.

ولهذا مما يسعد هذه البلدان أن تكون قادرة على أن تستخلص من خطة التنمية استنتاجها بأن التعاون والتضامن الدوليين لا يزالان موجودين في العالم. وهي بوصفها بلدانا نامية، تتجرأ على أن تتوقع أنها ستمكن من المشاركة المثالية في خطة التنمية من أجل مواجهة هذا المستقبل غير المأمون بثقة أكبر.

وأود أن أعرب عن أخلص الامتنان للوفود العديدة على كلمات التهانئ الرقيقة التي أعربت عنها فيما يتصل بالجزء الصغير الذي قمت به في النجاح الذي هو نجاحنا جميعا. وأود، بدوري، سيدي الرئيس، أن أشكركم على القيادة التي قدمتموها لكل من السفير باولز ولي شخصيا وعلى بياناتكم في المراحل الحرجة من العملية. وعندما كنا على وشك أن نعترف بالهزيمة، كنتم تحثوننا على مواصلة العمل. وعندما كانت مصادر طاقتنا منخفضة جدا، كنتم تمدوننا بها من جديد.

وقد أكون مقصرا إذا لم أعترف بأنه في وقت من الأوقات، كنت أعتقد أن "اللعبة لا تستحق الجهد". ومع ذلك، واصلنا جهدنا لأننا كنا نؤمن بنهج توفيقي فيما بين المشاركين في المفاوضات لإيجاد تفاهم مشترك بشأن

بعض المشاكل العويصة والمسائل المعقدة التي كانت جوهر المفاوضات.

وأود أن أشكر بصفة خاصة الأمانة العامة على جهدها الدؤوب من أجل تسهيل مهمتنا، من أعلى مستوى ابتداء من الأمين العام، ووكيل الأمين العام لإدارة التنمية المستدامة وتنسيق السياسات إلى الموظفين من أدنى الرتب الذين ظلوا معنا حتى ساعات متأخرة جدا، يزودوننا باستمرار بالذاكرة المؤسسية التي كانت بالغة الأهمية لإدامة الزخم.

وبينما نعرب عن ارتياحنا لتحقيق هدفنا في النهاية في خطة للتنمية، فإننا لا نعتبر أنها نهاية الطريق. وعلى العكس من ذلك، أننا نعتبرها منطلقا ستبدأ منه عدة مبادرات متعددة الأطراف وثنائية، لإعطاء معنى محدد للمثل العليا الواردة في خطة التنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن، بنفس السرور، للسفير مايكل باولس، ممثل نيوزيلندا.

السيد باولز (نيوزيلندا)، نائب رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تأكدت أهمية هذه المناسبة من جانبكم، سيدي الرئيس، ومن جانب الكثيرين من المتكلمين السابقين هذا الصباح. ولدي مجرد ملاحظات قصيرة أود أن أضيفها.

لقد وجهت بعض الكلمات الرقيقة إلى نائبي الرئيس وذلك موضع تقدير كبير. والواقع أنني أود أن أؤكد أن النتيجة الناجحة التي أحرزها هذا الفريق العامل جاءت إلى حد كبير بفعل الجهود التي بذلتها مجموعة صغيرة من الممثلين في الفريق العامل نفسه، ولم يكن أحد منهم سفيرا ومعظمهم لا يجلسون اليوم مباشرة خلف لوحات تحمل أسماءهم. وكانوا عاقدين العزم على ألا نقصر في عملنا، ونجاحهم يدل على مدى الفرق الذي يمكن أن يحققه الأفراد والجهود الفردية فعلا في الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وأود أيضا أن أنضم إلى الأشخاص الذين سجلوا تقديرهم للجهود التي بذلها موظفو الأمانة العامة العاملون على مساعدتنا وللمهارات المهنية التي تحلوا بها. ولقد أشار السفير مانغويلا اليهم بصفتهم عصب الأمانة العامة، وأود أن أقول بوضوح أن الموظفين اللذين كانا معنا طوال جلساتنا الطويلة عاشا هذه التجربة بأكملها لفترة أطول من الفترة التي عايشها أي وفد. وأعتقد أنهما دللا على أرفع المهارات الاحترافية والالتزام، وهو ما يمكن أن نتوقعه من الموظفين الدوليين.

وأخيرا، آمل طبعا أنه في حين لا يزال هناك في الواقع عمل كثير يتعين القيام به في ميدان التنمية، فهذه اللعبة - تكرار العبارات استعملها هذا الصباح زميلنا، الممثل الدائم لغانا، واستعملها مرة أخرى قبل برهة السفير مانغويلا - كانت بالتأكيد "تستحق الجهد".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٩٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٩٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠